آفاق المستقبل
مجلة سياسية اقتصادية استراتيجية تصدر عن «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»

العلاقات العربية–الصينية..
نحو شراكة واعدة

مرت علاقات العرب والصين، التي تعود جذورها إلى أزمنة بعيدة، بمراحل ازدهار وخمود شتى. بيد أن المناخ الجيوسياسي، الذي أخذ ينتشر عالمياً بعد سقوط الاتحاد السوفييتي السابق، أدى إلى تشكل القطبية الأحادية، التي فرضت، على الطرفين، وتفرض، البحث عن سبل التنسيق الأعمق والأوسع بينهما، أو إقامة شراكة طموح.

إدريس لكريني*

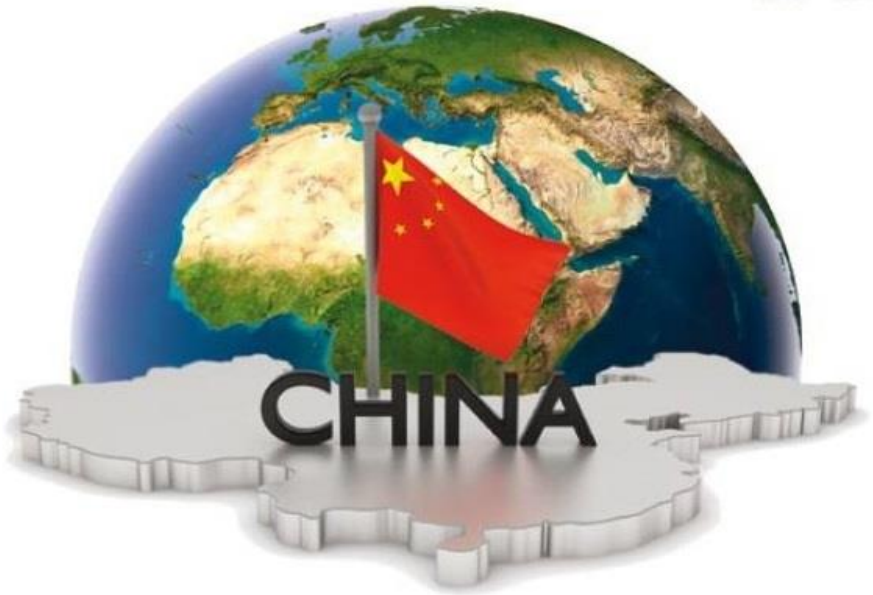

تعود العلاقات العربية–الصينية، بحسب الدراسات التاريخية، إلى أزمنة قديمة؛ بفعل التواصل الحضاري والثقافي الذي جرى بين الطرفين، وهو ما ترجمته الكثير من الرحلات الاستكشافية التي قادها بعض الصينيين إلى المنطقة العربية قبل الميلاد، كما هو الشأن بالنسبة إلى تشانغ تشيان، أشهر رواد شق طريق الحرير قبل الميلاد، أو تلك التي قام بها فيما بعد الرحالة المغربي ابن بطوطة وغيره إلى الصين، علاوة على العلاقات التجارية الوازنة التي جمعتهما.

شكلت المنطقة العربية مدخلاً لانفتاح الصين القديمة على الجزء الغربي من القارة الآسيوية، ونحو أوروبا، بما جعل الحضارتين تسهمان معاً في تطوّر الحضارة الإنسانية جمعاء. وقد بدأت العلاقات الرسمية بين الطرفين تتعزّز بصورة منتظمة في منتصف القرن السابع الميلادي، وهي الفترة التي وصل فيها الإسلام إلى العمق الصيني، وكان للتجّار العرب والمسلمين أثر كبير في دعم هذه العلاقات من خلال نقل الثقافة بين المنطقتين، غير أن هذا التواصل لم يخلُ من لحظات تاريخية تميزت بتدر من التّوتر والمواجهة بين الطرفين، وهو ما تعكسه موقعة إقليم «تالاس» سنة 751 ميلادية.

تراجع البعد الأيديولوجي

سعت الكثير من البلدان العربية، في أعقاب ظهور حركة عدم الانحياز خلال فترة الحرب الباردة، إلى الاعتراف بالصين الشعبية بعد ثورة عام 1949، واتجهت إلى دعم حكومتها بصفتها ممثلة شرعية وحيدة للصين في الأمم المتحدة، برغم الرفض الذي قابلت به الكثير من الدول الغربية هذه الثورة ونتائجها. وانخرط الطرفان في دعم قضايا بعضهما بعضاً في المؤسسات الدولية؛ وعملا على تنسيق مواقفهما إزاء مختلف القضايا الإقليمية والدولية الكبرى، حيث دعمت بكين القضية الفلسطينية ومختلف القضايا العربية العادلة، وأيدت استقلال عدد من الدول العربية من داخل الأمم المتحدة، فيما حرصت الدول العربية على تأييد وحدة الصين الشعبية (يشار إليها فيما بعد بـ«الصين») على أساس دولة موحّدة في إطار نظامين مختلفين، وذلك في مواجهة المطالب المرتبطة بانفصال تايوان، رافضة انضمامها إلى الأمم المتحدة أو غيرها من المؤسسات الدولية. كما أن الكثير من الدول العربية أبدت تفهمها لموقف الصين من قضايا حقوق الإنسان بصفتها تختلف تبعاً لخصوصيات الدول الثقافية والاجتماعية والدينية؛ ورفضت شعار «عالمية حقوق الإنسان» بصفتها سبيلاً للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وقد تطورت هذه العلاقات بين الجانبين في العقود الأخيرة في مختلف المجالات والميادين، فانتشرت اللغة العربية والثقافة الإسلامية على نطاق واسع في الجانب الآخر، وزاد من انتشارهما اهتمام الكثير من المؤسسات التعليمية والجامعية بهما، فيما تزايد حجم الاستثمارات الصناعية والتجارية الصينية في المنطقة العربية. وأمام تراجع صادرات النفط من دول الخليج العربي باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية ومناطق أخرى، اتجه الطرفان، في السنوات الأخيرة، إلى إبرام اتفاقيات

تعاون في مجال الطاقة، سواء على مستوى التزوّد بالنفط، أو الاستثمار في مجال تكريره وصناعة الكيماويات، خصوصاً أن التطور الصناعي المتسارع في الصين يظل بحاجة مستمرة وملحّة إلى النفط. وتشير بعض الإحصاءات إلى أن استهلاكها منه وصل خلال عام 2010 إلى نحو 430 مليون طن، أي ما يناهز 10.60% من مجموع الاستهلاك العالمي. وتحولت بذلك من دولة مصدرة للنفط في سنوات الثمانينيات من القرن الماضي إلى مستوردة له. وفي ظل التحولات الدولية، التي أعقبت نهاية التسعينيات، ومع تراجع البعد الأيديولوجي في العلاقات الدولية، حرصت الكثير من الدول العربية على تعزيز علاقاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية مع الصين، فقد دعا قرار مجلس الجامعة العربية، الصادر في شهر سبتمبر / أيلول عام 1998، الدول العربية إلى تطوير علاقاتها بهذه الدولة بشكل رسمي، وعلى مستويات غير رسمية. وقد كان من حسنات هذا التعاون أن جرى إنشاء منتدى التعاون العربي-الصيني منذ سنة 2004 لدعم الحوار والتعاون ودفع التنمية والتقدم بين الطرفين.

أبدت الكثير من الدول العربية تفهمها لموقف الصين من قضايا حقوق الإنسان، بصفتها تختلف تبعاً لخصوصيات الدول الثقافية والاجتماعية والدينية

ومن حينها شكل المنتدى آلية للتعاون وتنسيق العلاقات الاقتصادية والتجارية وتعميقها، كما أسهم بصورة كبيرة في تعزيز علاقات الاستثمار، وبناء علاقات استراتيجية بين الطرفين. وتضاعف حجم معاملاتهما التجارية بشكل قياسي. وقد أكد رئيس بعثة الجامعة العربية لدى الصين سنة 2011 أن المعاملات التجارية ظلت تحافظ على نموها المتصاعد منذ إنشاء المنتدى، إذ زادت قيمتها من 36.7 مليار دولار أمريكي في سنة 2004 إلى 145.4 مليار في سنة 2010، بزيادة نحو 30% كل سنة، مشيراً إلى أنه من المتوقع أن تصل إلى نحو 500 مليار دولار أمريكي خلال عام 2020. كما تشير تقارير أخرى إلى أن حجم هذه المعاملات وصل عام 2011 إلى نحو 200 مليار دولار؛ وهو رقم -على أهميته- يظل متواضعاً، بالنظر إلى المقومات والإمكانات المتوافرة للطرفين. وتمخّض عن هذا التعاون إنشاء المجلس الأعلى لمؤتمر التعاون الصيني-العربي للطاقة في شهر مارس/ آذار عام 2012.

في ظل الأحادية القطبية

كانت المنطقة العربية هي الأكثر تضرّراً من التحولات التي شهدتها الساحة الدولية في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالشؤون والمؤسسات الدولية، وما تلا ذلك من اضطرابات انطلقت مع احتلال الكويت، وانفجار الاقتتال الطائفي في الصومال، وتنامي الصراع على السلطة في اليمن والجزائر، وفرض حصار طويل على ليبيا والعراق والسودان، وتنامي الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، ومصادرة حقوقه وأراضيه.

وأخذاً في الاعتبار أن السلم والأمن الدوليين لا يتحققان مع تكريس الأحادية القطبية، التي تنرض منطقها في توجيه الأحداث وتدبير القضايا وخدمة المصالح الخاصة، فإن السعي إلى تنويع العلاقات مع مختلف القوى الدولية الكبرى، وعدم تركيزها على دول بعينها، والسعي إلى إيجاد قدر من التوازن في العلاقات الدولية، وفتح المجال أمام أقطاب وازنة لتلعب أدواراً طلائعية في هذا الصدد، يمكن أن تسهم في تجاوز الإكراهات والانحرافات التي تطول عمل الأمم المتحدة وتطبيق القانون الدولي في مواجهة الدول الضعيفة؛ وذلك مما يعزز الاستقرار والسلم العالميين مستقبلاً. ويبدو أن الصين، بسياستها المهادنة وتحولها الهادئ والمتدرج، لم تكن في مستوى التحديات والضغوط التي واجهت الكثير من الدول العربية خلال فترة التسعينيات، وهو ما ترجمته مواقفها السلبية غير المتوقعة إزاء الكثير من القضايا والأزمات العربية داخل «مجلس الأمن»، إذ جاءت مواقفها في كثير من الأحيان مجارية للمواقف الأمريكية والغربية بشكل عام، سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها، مع العلم بأن الثقل الذي تحظى به في الساحة الدولية، والدفع باتجاه ترسيخه ميدانياً، يمكن أن يخدما القضايا العربية والإسلامية العادلة، كما أن الإمكانات والمقومات المختلفة التي تملكها الدول العربية تشكل لبكين، بمنطق المصالح المتحكّم في العلاقات الدولية الراهنة، عامل جذب يمكن أن توظفه في دعم قوّتها ومكانتها إقليمياً ودولياً.

لقد نهجت الصين سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي، واتخذت من الانفتاح على الدول النامية خياراً، وطوّرت إمكاناتها الاقتصادية بصورة ملحوظة، فأضحت منتجاتها المختلفة تغزو الأسواق العالمية بفعل قدرتها التنافسية الكبيرة. وحالياً تأتي على رأس قائمة الدول الأكثر نمواً برغم تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أرهقت الكثير من دول العالم. ويحقّق اقتصادها نمواً سنوياً مطّرداً وقياسياً يصل إلى نحو 9%. ونتيجة لهذا التطور المذهل أصبحت تستورد أكثر من نصف ما تستهلكه من الطاقة. وعلاوة على الإمكانات البشرية والطبيعية التي تزخر بها، فإنها تملك ثاني أكبر احتياطي عالمي من العملة الصعبة، كما تعد ثانية كبرى الدول، من حيث استضافة الاستثمارات الخارجية، بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

وتوفّر المنطقة العربية بدورها، بمكوناتها البشرية التي تشكّل سوقاً تجارية متميّزة، وبمساحتها الجغرافية، وتنوعها، وبموقعها الاستراتيجي، وبإمكاناتها النفطية الهائلة، أساساً لدعم علاقات حيوية بين الجانبين، وبناء شراكة واعدة. ويمكن للتعاون العربي-الصيني، في حال تأسيسه على مصالح استراتيجية مبنية على تعميق التواصل السياسي والاقتصادي والثقافي، وتشبيك العلاقات وتنويعها ومواكبتها، أن يحقق للطرفين معاً مجموعة من الأهداف الحيوية، ويسمح بتوحيد المواقف والرؤى إزاء القضايا الإقليمية والدولية الكبرى.

وسيتيح تمتين هذه العلاقات للصين، التي تشكل فضاءً آمناً للاستثمار، استقبال الرساميل العربية، والاستفادة من النفط العربي، ومن سوق واسع ومتنوع يسمح بتطوير صناعاتها وتجارتها، ودعم مواقفها إزاء الكثير من قضاياها الحيوية.

كما يمكن أن تستفيد الدول العربية من التجربة التنموية الصينية والتكنولوجيا الحديثة التي تمتلكها، بما يسمح بمواجهة المعضلات الاقتصادية والاجتماعية القائمة. ودبلوماسياً يمكن استثمار عضوية الصين داخل مجلس الأمن لدعم القضايا العربية العادلة وخدمتها، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وتلافي استصدار قرارات مجحفة في مواجهة الدول العربية والإسلامية. واستحضاراً للإمكانات العسكرية التي راكمتها الصين على امتداد عقود عدّة، ثمة فرصة للدول العربية لتكسب الكثير من الخبرات الصينية في هذا المجال، من حيث تطوير ترسانتها العسكرية على طريق بلورة توازن إقليمي في مواجهة تصاعد القدرة العسكرية لإسرائيل، ما يدعم تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

ويمكن الخلوص إلى أن مثل هذا التعاون المتنامي يجب أن يستثمَر في اتجاه يتجاوز النظرة النمطية التي تحاول بعض القوى الغربية ترسيخها عن الجانبين، من حيث ربط العرب والمسلمين بـ«التطرف، والإرهاب، والأمية»، ولصق «الشمولية والاستبداد وخرق حقوق الإنسان» بالصين. □

* أكاديمي ومدير مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات، المغرب